قانون إسرائيلي جديد لمعاقبة السلطة الفلسطينية مالياً

عريقات: اقتطاع الاحتلال رواتب أهالي الأسرى «قرصنة وسرقة»

أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات

الأراضي المحتلة – «وكالات»: صادقت الهيئة العامة لـ«الكنيست» البرلمان الإسرائيلي، مساء الاثنين، بالقراءتين الثانية والثالثة، على قانون جديد لمعاقبة السلطة الفلسطينية ماليا، ينص على تجميد دفع قيمة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى والجرحى، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا.

ويقضي القانون والذي صادق عليه «الكنيست»، بصيغته الحالية، حسب ما أفاد به «عرب 48»، بخصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وذويهم، من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال، وتجميدها في صندوق خاص.

وينص القانون على تقديم وزير الأمن الإسرائيلي للحكومة المضيفة، تقريرا عن تحويل الأموال من السلطة الفلسطينية إلى الأسرى وذويهم، وسيخصم قيمة المبلغ الذي سيقسم على 12 دفعة شهرية، من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال لحساب السلطة الفلسطينية.

من جانب آخر أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أمس الثلاثاء، أن قرار إسرائيل اقتطاع مبالغ موازية للمخصصات التي تحصل عليها أسر المعتقلين في سجونها من أموال الضريبة الفلسطينية هو بغاية الخطورة ووصفه بأنه قرصنة وسرقة.

وقال عريقات في تصريحات إن «هذا القرار بغاية الخطورة يصل إلى درجة إلغاء السلطة الفلسطينية، وهو قرصنة وسرقة».

وأقر الكنيست الإسرائيلي مساء أمس الإثنين قانونا يسمح للحكومة بأن تقتطع من الرسوم الجمركية التي تجبيها لحساب السلطة الفلسطينية مبالغ توازي المخصصات التي تصرف لعائلات المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

واضاف أن «إسرائيل تسرق اراضي وأموال الشعب الفلسطيني، قرارها بناء وحدات استيطانية جديدة هو سرقة لأرض الشعب الفلسطيني»، مؤكدا أن كل ذلك هو نتيجة قرارات الرئيس دونالد ترامب التي تشجع إسرائيل.

وأكد أن القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس لديها قرارات من المجلس الوطني الفلسطيني بتحديد العلاقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسيا وأمنيا واقتصاديا، أن الأوان لتتحمل دولة الاحتلال مسؤولياتها كاملة كسلطة احتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

ويقبع في السجون الإسرائيلية نحو 6000 سجين أمني فلسطيني، بحسب نادي الأسير الفلسطيني. وتدعم السلطة الفلسطينية عائلات وأبناء الأسرى الفلسطينية كالتزام أخلاقي ومادي بدعم العائلات التي أصبحت بلا معيل.

وتجمع إسرائيل نحو 127 مليون دولار شهريا من الرسوم الجمركية على البضائع التي تدخل السوق الفلسطينية عبر مرافئها، وقال معدو القانون الإسرائيلي أن السلطة تدفع نحو 330 مليون دولار سنويا إلى الأسرى وعائلاتهم، وهذا يوازي 7 في المئة من ميزانيتها.

وتقول إسرائيل إن هذه المخصصات تشجع العنف علما أن غالبية العائلات الفلسطينية تعتمد تماما عليها بعد أن فقدت على الأقل أحد أبنائها أو معيلها الذي قتلته أو اعتقلته إسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية في 1967.

ورحب وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان بالقانون الجديد الذي استنكره نواب القائمة العربية الموحدة ونواب حزب ميريتس اليساري.

وكانت السلطة الفلسطينية استنكرت مشروع القانون منذ تبلّه دعم الحكومة في فبراير (شباط) الماضي بأنه قرصنة وسرقة وانتهاك للقانون الدولي، وامتنعت إسرائيل في الماضي عن تسليم أموال الضرائب الى السلطة الفلسطينية و لاسيما بعد انضمام الفلسطينيين في 2011 إلى منظمة اليونسكو.

من جانبها طالبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية، أمس الثلاثاء، دول العالم بـ«عدم الانجرار وراء روايات الكذب والتضليل الإسرائيلي لقلب الحقائق»، حول صرف رواتب للأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل.

واتهم بيان صادر عن الهيئة إسرائيل بمحاولة «تجريم الحق النضالي الفلسطيني المشروع، لا سيما الهجوم على مخصصات عائلات الشهداء والجرحى والأسرى».

وكانت الحكومة الاسترالية أعلنت، أمس الإثنين، وقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بدعوى خشية استخدامها لمساعدة الفلسطينيين المدانين بالعنف ذي الدوافع السياسية، في إشارة إلى المخصصات التي تدفعها السلطة للأسرى لدى إسرائيل.

وأضاف البيان: «على العالم الوقوف الى جانب الضحية لا الجلاد، وضد إسرائيل التي تُشرع يوميا قوانين عنصرية تجيز قمع الفلسطينيين واستباحة دمائهم مثل قانون إعدام الأسرى وقانون احتجاز جثامين الشهداء، والتغذية القسرية وغيرها العشرات من القوانين».

وأشار البيان، إلى أن «إسرائيل تخصص موازنة كبرى لدعم السجناء الاسرائيليين الذين اقترفوا جرائم قتل واعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، مع رفض اعتبار السجناء الإرهابيين اليهود مثل الفلسطينيين، أسرى حرية ومقاتلين شرعيين ناضلوا من أجل حق تقرير المصير، وفق ما كفلته قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي».

وأكد البيان، أن «رعاية أسر القتلى والأسرى والجرحى والمعاقين نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني في المادة 22، والذي يعتبر دستور الدولة الفلسطينية منذ نشأت السلطة الفلسطينية، وما يدفع لعائلات هؤلاء المناضلين يذهب للمأكل والمشرب والمسكن والتعليم والرعاية الصحية».

وكانت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي أقرت بالقراءة الثانية والثالثة الليلة الماضية وبشكل نهائي، مشروع قانون يخصم الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى من أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح الجانب الفلسطيني.

من جانب آخر كشفت مصادر عبرية، أمس الثلاثاء، النقاب عن تقديم 6 مخططات بناء في القدس المحتلة إلى ما تسمى بـ«لجنة التخطيط والبناء» التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضحت القناة العبرية السابعة، أن المخططات تتضمن بناء أكثر من الف وحدة سكنية غرب وشرق مستوطنة «بيسغات زئيف» في شرق القدس المحتلة، مبينة أن البناء سيكون خارج ما يسمى الخط الأخضر.

ماكرون: ندعم دول الساحل الإفريقي في حربها على الإرهاب

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

باريس – «وكالات»: قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن بلاده تقف بحزم مع دول الساحل الخمس في حربها ضد الإرهاب والتصدي لهذه الظاهرة المقيتة.

وأوضح ماكرون، في خطاب ألقاه الإثنين، أمام الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، في مستهل زيارته الرسمية لموريتانيا، أن «موريتانيا بالنسبة لي شريك لا يمكن تجاوزه لتعزيز الروابط بين فرنسا والقارة الإفريقية، وبصورة خاصة مع منطقة الساحل التي تعاني من الإرهاب».

وأضاف أن زيارته تأكيد لالتزامه بتقوية الروابط بين فرنسا والقارة الإفريقية وبين إفريقيا وأوروبا، وأنها «تجسيد عملي لما نحن بصدده الآن، في المجال الأمني ومحاربة الإرهاب وغيره من المجالات الأخرى».

وتابع ماكرون إن اللقاءات لدعم مجموعة دول الساحل الخمس تضاعفت منذ يوليو العام الماضي لتأسيس قوات مشتركة مقرها في باماكو وحشد الموارد المالية اللازمة لذلك.

وفي معرض حديثه عن هذه المجموعة، أكد ماكرون «التزام فرنسا وجميع البلدان الأعضاء، بمواصلة محاربة الظلامية وما يقوم به معتنقو التطرف من أعمال بشعة أول ضحاياها الأفارقة أنفسهم وكل الشعوب التي تعاني مآسي وويلات التطرف».

يذكر أن مجموعة دول الساحل الأفريقي الخمس (موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو)، قررت العام الماضي تشكيل قوة من 10 آلاف جندي لتأمين الحدود ومواجهة الإرهاب، فيما أعلنت السعودية عن دعم القوة بقيمة 100 مليون دولار كذلك الإمارات بقيمة 30 مليون دولار والاتحاد الأوروبي بقيمة 50 مليون دولار.

حكومة جنوب السودان تقترح مشروع قانون بتمديد فترة رئاسة سلفا كير

«وكالات»: اقترحت حكومة جنوب السودان، مشروع قانون يمدد فترة رئاسة سلفا كير لثلاث سنوات أخرى، في خطوة شجبتها القوى المعارضة التي تقول إن الاقتراح ينتهك روح عملية السلام الجارية.

وصرح مشرعون أمس الثلاثاء، بأن مشروع القانون يسعى لتعديل الدستور بحيث يمكن تمديد رئاسة كير حتى عام 2021.

الرئيس الأمريكي يؤكد أن المحادثات مع كوريا الشمالية «تجري بشكل جيد»

ترامب منتقداً ألمانيا و«ناتو»: أمريكا قد تفقد صبرها على إخلالكم بوعودكم

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الثلاثاء أن المحادثات مع كوريا الشمالية تجري بشكل جيد، قبل زيارة لوزير الخارجية مايك بومبيو خلال الأسبوع الجاري للبحث في نزع السلاح النووي.

وقال ترامب في تغريدة على تويتر: «أجرينا الكثير من المحادثات مع كوريا الشمالية، كل شيء يجري بشكل جيد، في الوقت نفسه لا صواريخ ولا تجارب نووية منذ 8 أشهر، كل آسيا سعيدة».

وأضاف أن «وحده الحزب المعارض الذي يضم مصادر الأخبار الكاذبة يشكو، لو لم أكن هنا، لكنا نخوض حربا مع كوريا الشمالية الآن».

من ناحية أخرى كشف تقرير صحافي أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ذكر ألمانيا ودول شريكة أخرى في حلف شمال الأطلسي «ناتو» بالتزامها بزيادة نفقات الدفاع مستخدما عبارات حادة، وذلك قبل انطلاق قمة الحلف الأسبوع المقبل في بروكسل.

وأوضحت صحيفة «نيويورك تايمز» الاثنين، أن ترامب كتب خطابات لحلفاء ينتقدهم فيها بشدة على الإنفاق على نحو محدود للغاية على الدفاع.

وأضافت الصحيفة أن «ترامب حذر أيضاً من فقدان الولايات المتحدة الأمريكية صبرها في ظل الإخفاقات في تحقيق الالتزامات الأمنية التي تعهدت بها هذه الدول».

ومن المنتظر أن يشارك الرئيس الأمريكي في قمة حلف الأطلسي المقرر عقدها في 11 و12 يوليو.

يشار إلى أن واشنطن وبرلين تتنازعان منذ أشهر على مستوى نفقات الدفاع داخل الحلف وتقاسم أعبائها.

ويتهم ترامب ألمانيا خاصة، بمحدودية استثماراتها الشديدة في مجال الدفاع.

وتصر الولايات المتحدة على أن تصل نفقات شركاء حلف الأطلسي في الدفاع إلى 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لكل دولة بحلول 2024، كما اتفق عليه في 2014.

وحسب تقرير «نيويورك تايمز»، كتب ترامب للمستشارة الألمانية عن إحباط الولايات المتحدة المتزايد من رفض بعض الحلفاء رفع نفقاتهم كما وعدوا بذلك.

ونقلت الصحيفة عن خطاب ترامب لميركل أن «استمرار نقص الإنفاق الألماني في الميزانية لصالح شؤون الدفاع يُضعف أمن الحلف ويمنح حلفاء آخرين مبررا للتجنب الوفاء بالتزاماتهم في نفقات الدفاع، لأنهم يعتبرونكم قدوة».

من جانب آخر قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز، الإثنين، إن العقوبات الأمريكية على روسيا بسبب ضمها شبه جزيرة القرم، لن ترفع مضيفة أن واشنطن لم تعترف بالمنطقة جزءا من روسيا.

وأوضحت ساندرز في مؤتمر صحافي: «لا نعترف بمحاولة روسيا ضم القرم. اتفقنا على أننا لن نتوصل لاتفاق مع روسيا حول هذا الأمر وستظل العقوبات بسبب شبه جزيرة القرم ضد روسيا سارية حتى تعيد روسيا شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا».

وأضافت ساندرز في ردها على الصحافيين: «لن أتطرق إلى الحديث عن وجود أي مفاوضات في هذه المرحلة».

وأثارت التصريحات الأخيرة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومستشاره للأمن القومي جون بولتون، تكهنات في وسائل الإعلام الأمريكية، بانفتاح واشنطن على تغيير موقفها من شبه جزيرة القرم.

ومن المقرر أن يلتقي ترامب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 16 يوليو (تموز) في فنلندا.

من جانبه، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، إن شبه جزيرة القرم لن تكون على جدول أعمال محادثات الزعيمين، مضيفاً أن موسكو تعتبر شبه جزيرة القرم جزءاً لا يتجزأ من روسيا.

روحاني: ضغط أمريكا لوقف شراء النفط يؤثر على صادرات المنطقة

الرئيس الإيراني حسن روحاني

طهران – «وكالات»: نقلت وكالة أنباء إيرانية أمس الثلاثاء، عن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن صادرات النفط الإقليمية قد تتعرض للخطر إذا حاولت الولايات المتحدة الضغط على العملاء لوقف شراء النفط الخام الإيراني.

ونقلت وكالة الطلبة شبه الرسمية للأنباء عن روحاني قوله مساء الإثنين خلال زيارته لسويسرا: «زعم الأمريكيون أنهم يريدون وقف صادرات النفط الإيرانية بالكامل، إنهم لا يفهمون معنى هذا التصريح، لأنه لا معنى لمنع تصدير النفط الإيراني بينما يجري تصدير نفط المنطقة»، ولم يخض روحاني في تفاصيل.

وكان مسؤولون إيرانيون هددوا في السابق بغلق مضيق هرمز، المسار الرئيسي لشحن النفط، إذا أقدمت الولايات المتحدة على أي عمل عدواني ضد إيران.

النمسا مستعدة لحماية حدودها بعد الاتفاق الألماني على ترحيل المهاجرين

فيينا – «وكالات»: أعلنت الحكومة النمساوية، أمس الثلاثاء، استعدادها لاتخاذ إجراءات لحماية حدودها، بعد إعلان جارتها ألمانيا فرض قيود على دخول مهاجرين في إطار اتفاق لإنقاذ الائتلاف الحكومي في برلين من الانهيار.

وأوضحت الحكومة النمساوية في بيان، أنه «إذا أقرت الحكومة الألمانية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت متأخر من ليل الإثنين «ستكون مضطرين لاتخاذ إجراءات لتفادي أي ضرر للنمسا وشعبها».

وتابع البيان أن البلاد «مستعدة لاتخاذ إجراءات لحماية حدودنا» وخاصة مع إيطاليا وسلوفينيا.

وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ووزير داخليتها هورست زيهوفر، أعلنا مساء الإثنين أنهما توصلا إلى اتفاق على سياسة للحد من الهجرة غير الشرعية، في خطوة لإنقاذ الائتلاف الحكومي الهش الذي كاد يسقط مساء الأحد بإعلان الوزير عزمه الاستقالة، بسبب خلاف حاد بينه وبين المستشارة حول هذه المسألة.

وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المستشارة ووزير الداخلية على أن أي مهاجر غير شرعي يصل إلى ألمانيا بعد أن يسجل دخوله في دولة أخرى من الاتحاد الأوروبي، يُنقل إلى «مركز عبور» على الحدود مع النمسا، بدل نقله إلى مراكز إيواء موزعة في سائر أنحاء ألمانيا.

إيطاليا: إسقاط دعوى فساد سياسي ضد برلسكوني

روما – «وكالات»: أيدت المحكمة العليا في إيطاليا، الإثنين، إسقاط دعوى فساد سياسي، ضد رئيس الوزراء الأسبق سيلفيو برلسكوني، بسبب التقادم.

وحوكم برلسكوني بتهمة رشوة سيناتور معارض في 2006 – 2007 في إطار مخطط لإسقاط حكومة يسار الوسط، بزعامة منافسه يومها، رومانو برودي.

وكانت محكمة النقض أيدت حكماً أصدرته محكمة استئناف أدنى، بعد أن وجدت العام الماضي أن وقتا طويلا مر، قبل استئناف الإجراءات، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الإيطالية «أنسا».

وفي حكم ابتدائي صدر في 2015، حُكم على برلسكوني بالسجن ثلاثة أعوام. ولكن في إيطاليا لا تُنفذ أحكام الإدانة ما لم تستنفد جميع الطعون، وذلك يعني أنه، باستثناء الجرائم الأكثر خطورة، يمكن رفض القضايا في المحاكم إذا لم تكتمل الإجراءات في إطار زمني محدد.

وبدأ القضاة التحقيق مع برلسكوني في 2013، بعدما تبين أن السيناتور سيرجيو دي غريغوريو يملك 3 ملايين يورو (3.5 مليون دولار) حصل عليها بطريقة غير قانونية من رئيس الوزراء الأسبق.